

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 116 (ي) من جدول الأعمال المؤقت *

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات
أخرى: تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

تمديد فترة تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 218/48 بآء المؤرخ 29 تموز/يوليه 1994، إنشاء مكتب لخدمات الرقابة الداخلية يخضع لسلطة الأمين العام ويكون رئيسه برتبة وكيل أمين عام، وقررت أيضاً ما يلي فيما يخص وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية:

(أ) أن يكون خبيراً في ميادين المحاسبة أو مراجعة الحسابات أو التحليل المالي والتحقيقات المالية أو التنظيم أو القانون أو الإدارة العامة؛

(ب) أن يعينه الأمين العام عقب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وأن تقر الجمعية العامة تعيينه. ولهذا الغرض، يعين الأمين العام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية مع المراعاة الواجبة للتناوب الجغرافي، ويسترشد لدى القيام بذلك بأحكام الفقرة 3 (هـ) من قرار الجمعية 232/46 المؤرخ 2 آذار/مارس 1992 الذي قررت فيه الجمعية بصفة خاصة ألا يخلف، كقاعدة عامة، أحد مواطني دولة عضو مواطنًا آخر من الدولة ذاتها في أية وظيفة عليا، وألا يكون هناك احتكار في الوظائف العليا من جانب مواطني أي دولة أو مجموعة دول؛

(ج) أن يعمل لفترة محددة واحدة مدتها خمس سنوات دون إمكانية للتجديد؛

(د) ألا يقوم الأمين العام بإنهاء خدمته إلا لسبب وجيه وبموافقة الجمعية العامة.

2 - وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن الأمين العام تعيين فاتوماتا ندياي (السنغال) وكيلاً للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية لفترة محددة مدتها خمس سنوات تبدأ في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتنتهي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024.



3 - وتحت قيادة السيدة ندياي، أدخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحسينات كبيرة على الطريقة التي يوفر بها تأكيدات بشأن إدارة المنظمة لموظفيها ومواردها، ولا سيما من حيث تغطيته للمجالات المنطوية على مخاطر حرجية والمجالات ذات الأولوية لدى المنظمة، مثل أمن المعلومات وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبعثات في مرحلة الخفض التدريجي والانتقال، وعمليات الشراء ومنع الغش، والثقافة التنظيمية، وسلوك الموظفين ومساءلتهم. وقادت السيدة ندياي المكتب باقتدار أيضاً، حيث تعاملت بفعالية مع النمو غير المسبوق في تقارير سوء السلوك في مختلف أجزاء المنظمة.

4 - وقررت الجمعية العامة في قرارها التأسيسي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تدرج ما سيصبح استعراضاً منتظماً لتنفيذ القرار كل خمس سنوات. ومن المقرر إجراء التقييم والاستعراض التاليين لمهام المكتب ولإجراءات الإبلاغ التي يتبعها لأي مسألة أخرى تراها الجمعية مناسبة، في الدورة التاسعة والسبعين (انظر القرار 257/74). وتحسباً للاستعراض المقرر أن تجريه الجمعية، أصدرت السيدة ندياي تكليفاً بإجراء تقييمات خارجية مستقلة لجودة كل مهمة من مهام المكتب الرئيسية الثلاث وهي: المراجعة الداخلية، والتفتيش والتقييم، والتحقيق. والهدف من هذه التقييمات هو تقديم وجهة نظر مستقلة عما إذا كانت مهام الرقابة الداخلية المنوطة بالمكتب تؤدي عملها بكفاءة وفعالية وعلى النحو المنتظر منها ووفق ولاية المكتب والإطار التنظيمي للأمم المتحدة والمعايير المهنية المعمول بها.

5 - وسيُشرع بعدئذ في إجراء استعراض نهائي سيُسترشد به في إعداد تقرير للأمين العام ليقدم إلى الجمعية العامة، وستدرج في هذا التقرير الإجراءات المقترحة القيام بها في إطار مواصلة تحسين إدارة المكتب وسير عمله بوجه عام، وسيقدم التقرير أيضاً معلومات عن التغييرات الرئيسية التي أدخلها المكتب على هيكله الداخلي وعملياته استجابة للاستعراضات الخارجية المستقلة لمهامه الثلاث.

6 - وكان من المقرر بداية أن يُقدم هذا التقرير النهائي إلى الجمعية العامة في بداية دورتها التاسعة والسبعين في أواخر عام 2024 لتسترشد به في استعراضها الخمسي لولاية المكتب. لكن توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفقرة 10-10، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها 252/75) بإجراء الاستعراضات بالتتابع، بدلاً من إجرائها في وقت واحد، غيرت الجدول الزمني ولم يعد من الممكن الانتهاء من الاستعراضات وإعداد تقرير الأمين العام قبل نهاية عام 2024. وعليه، سيكون التقرير جاهزاً للنظر فيه إما في وقت لاحق من الدورة التاسعة والسبعين أو في بداية الدورة الثمانين في النصف الثاني من عام 2025.

7 - وبناء على ذلك، يود الأمين العام أن يقترح أن توافق الجمعية العامة، بصرف النظر عن القرار 218/48، على التمديد الاستثنائي لفترة تعيين السيدة ندياي وكيلة للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية لمدة سنتين تنتهي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2026. وسيمكّن هذا التمديد السيدة ندياي من مواصلة توجيهها الفعال لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التنفيذ المهم للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الخارجية لمهام المكتب الثلاث. وسيكفل التمديد أيضاً الاستمرارية الاستراتيجية الضرورية في قيادة المكتب في سياق استجابته لأي توصيات أخرى متفق عليها يحدها الاستعراض النهائي.